

## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

*The use of financial ratios in evaluating the financial performance of Algerian economic institutions. A case study of the National Well Services Corporation during the period 2012-2021.*

د. مسعي محمد عبد المالك<sup>1</sup> ، بوجمعة ياسين<sup>2</sup>، د. فارس بلة ياسي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي (GPES) ، جامعة تلمسان (الجزائر)

<sup>2</sup> مخبر التمويل مالية الأسواق المالية المؤسسة، جامعة ورقلة (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة الوادي (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2024

تاريخ القبول: 15-03-2024

تاريخ الاستلام: 17-02-2024

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على فعالية استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار وذلك خلال الفترة 2012-2021 حيث تم استخدام منهج دراسة الحالة كما تم استخدام بعض النسب المالية منها نسب السيولة ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الهيكل المالي بالإضافة الى مؤشرات التوازن المالي ومن النتائج التي تم التوصل اليها ان مؤسسة خدمات الآبار وضعها المالي جيد وغير معرضة الى مخاطر الفشل المالي.

**الكلمات المفتاحية:** تقييم الأداء المالي، السيولة، الربحية، النشاط، الهيكل المالي، التوازن المالي.

**تصنيف JEL:** G 30 ، G32 ، M41.

### Abstract:

*This study aimed to identify the effectiveness of using financial ratios in evaluating the financial performance of Algerian economic institutions. A case study of the National Well Services Corporation during the period 2012-2021, where the case study approach was used. Some financial ratios were also used, including liquidity ratios, activity ratios, profitability ratios, and ratios. The financial structure, in addition to the financial balance indicators, and the results reached are that the Well Services Corporation has a good financial position and is not exposed to the risks of financial failure.*

**Keywords:** Evaluating financial performance, liquidity, profitability, activity, financial structure, and financial balance.

**Jel Classification Codes:** G 30; G32;M 41

## 1. مقدمة

تحتاج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الى تقييم دوري للسماح لها بالإستمرارية في مجال اعمالها والحفاظة على حصتها السوقية ولتحقيق هذه الخاصية لا بد لها من استخدام العديد من النسب المالية لمعرفة مدى تمتعها بأداء مالي جيد، ويكون لها مؤشر في معرفة واكتشاف نقاط القوة، وكذلك في الجهة معرفة نقاط الضعف في حالة إعطاء النسب الى مؤشرات تدل على تدهور الوضع المالي للمؤسسة ومحاولة استدراك وتصحيح الانحرافات حتى تتجنب المؤسسة الوقوع في الفشل المالي، وفي دراستنا هذه سوف يتم استخدام النسب المالية وتطبيقها على المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية :

" كيف يتم استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة خدمات الآبار " ويمكن تقسيم الإشكالية الى أسئلة فرعية كانت كالتالي:

- ما هي دلالة نتائج استخدام النسب المالية على مؤسسة خدمات الآبار ؟

- هل يمكن اعتماد النتائج المتحصل عليها باستخدام النسب المالية كمييار وحيد لتحديد الوضعية المالية لمؤسسة خدمات الآبار؟

الفرضيات:

- نتائج واضحة ومعبرة عن وضع المؤسسة المالي لمؤسسة خدمات الآبار

- يمكن اعتماد النتائج المتحصل عليها باستخدام النسب المالية كمييار وحيد لتحديد الوضعية المالية لمؤسسة خدمات الآبار؟

## 2. الأداء المالي:

1.2. تعريف الأداء المالي: يشير إلى مفهوم ديناميكي يتطور باستمرار، حيث يُفهم بأنه يعكس النتائج المتوقعة من الأنشطة المختلفة. يتميز هذا المفهوم بتعدد التطورات التي مر بها، مما أدى إلى تنوع مساهمات الباحثين في هذا المجال. ينبع غنى هذه المساهمات من تعدد المعايير والأساليب المستخدمة في تقييم وقياس الأداء. بناءً على هذا التعريف، يتم تحديد مؤشرات الأداء القياسية والإجراءات اللازمة لتحسينه. يُشير مصطلح "الأداء" إلى إعطاء شيء ما شكلاً كاملاً، وهذا المصطلح مشتق من الكلمة الفرنسية "parformer" والتي تعني إتقان أداء معين، وقد تم استيحاء الكلمة الإنجليزية "performance" منها، والتي تُعنى بإنجاز العمل بفعالية أو بالطريقة التي يحقق بها التنظيم أهدافه.

الأداء يُعرف أيضاً بأنه مؤشر أساسي يستخدم لتقييم نجاح خطط المنظمة وفاعلية تنفيذها ضمن الإمكانيات المتاحة (الكرابلة، 2019، صفحة 33). يعرف الأداء على أنه المحصلة النهائية للنشاط الذي يقوم به الفرد أو المجموعة في مكان العمل (محمد اخوا، 2017-2018، صفحة 31).

2.2. خصائص الأداء المالي: للأداء المالي مجموعة من الخصائص تكمن فيما يلي:

- الحساسية: المقياس المستخدم في تقييم الأداء يجب أن يكون دقيقاً، وينبغي أن يتمكن من التمييز بين الأداء المختلف والإدراك الدقيق لهذه الاختلافات. (محمد إبراهيم، 2019، صفحة 20)

- الصدق والسلامة: سلامة أداء القياس تتجلى في قدرته على تقديم صورة دقيقة، حيث تُعتبر المؤشرات الموضوعية أدوات قياس موثوقة تعكس الحقيقة بشكل أفضل من المؤشرات الشخصية. وتكثر المؤشرات الشخصية عندما يتعلق الأمر بتقييم أداء الموارد البشرية، حيث يُعتبر الأفراد هم أدوات التقييم. لذا، يتحقق الصدق والموثوقية طالما وُجدت أدوات قياس موضوعية. (خالد يوسف عزات، 2014، صفحة 47).

- تعتبر استراتيجية الأداء المالي أمرًا بالغ الأهمية، حيث يمكن للمنظمات الاستفادة منها في تقييم الأداء الشامل، وكذلك في تحديد نقاط القوة الداخلية. (زين احمد عبد المحسن ، 2018/2017، صفحة 27) .
  - الكفاية: تتجلى في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، سواء كان ذلك الأداء ماليًا، تجاريًا، أو إنتاجيًا، بغض النظر عن نوعه أو شكله. (براء خالد حميد ، 2019، صفحة 31) .
  - الأداء المالي هو آلية تسهم في نجاح الشركة أو المؤسسة عن طريق استخدام الوسائل المتاحة بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المرسومة. وبناءً على ذلك، يتميز أداء المالي بأنه: (رغد موفق، 2019، صفحة 25) .
  - وسيلة توفر تحليلاً واضحاً للحالة المالية الحالية للشركة.
  - آلية للتصحيح والتعامل مع الانحرافات غير المرغوب فيها والمشكلات المحتملة التي قد تواجه الشركة، وتحديد نقاط القوة والضعف.
  - وسيلة لتشجيع الإدارة على بذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي محسن.
  - طريقة جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في الشركة.
  - إطار أساسي وفعال لتحقيق أهداف الشركة.
- 3.2 أهداف الأداء المالي: تحقيق الأداء يتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية: (براء خالد حميد ، 2019، صفحة 35) .
- كشف الضعف والخلل داخل الشركة وتحديد المسؤوليات لكل قسم أو وحدة، بهدف اقتراح حلول مناسبة لتدارك تلك النقاط الضعيفة.
  - تقييم كفاءة استخدام موارد الشركة بطريقة فعالة، بهدف تحقيق عوائد أكبر بتكاليف أقل.
  - تعزيز سلامة وفعالية عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بقوة العمل وتنظيمها.
  - وضع نظام عادل للحوافز والترقيات يشجع على الأداء المتميز ويحقق العدالة داخل الشركة.
  - كما يقسمها آخرون إلى قسمين هما : (عبد الغني و أنيس، 2018) .

#### أ- أهداف خارجية:

- تمكين المستثمر من متابعة وفهم نشاط المؤسسة وطبيعته، والتعرف على الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.
  - مساعدة المستثمر في إجراء التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرارات الصائبة.
- #### ب- أهداف داخلية:

- تعزيز نمو المؤسسة كعنصر أساسي لتحقيق القيمة وتقييم خططها واستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرارية والتطور.
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وتعزيز توفير السيولة وضمان السير المالي السليم للمؤسسة.
- تحقيق الربحية وتعزيز الاستقلال المالي للمؤسسة في مواجهة الجهات الأخرى، بالإضافة إلى خفض المخاطر المالية التي قد تواجهها.

### 3. تقييم الأداء المالي

1.3 مفهوم تقييم الأداء المالي: يحتل مكانة بارزة في العديد من النظم الاقتصادية، حيث تركز الأبحاث والدراسات المحاسبية والإدارية بشكل كبير على هذا الموضوع. يعود ذلك إلى ندرة الموارد المالية المتاحة للشركات مقارنةً بالاحتياجات المالية الهائلة التي تواجهها، مما يجعل من الضروري السعي لتحقيق العائد القصوى وضمان استمرارية الشركة ونموها. يعتبر تقييم الأداء المالي أداة حيوية لتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لقياس تحقيق أهداف الشركة وتحديد اتجاهات أدائها. بالتالي، يسهم هذا التقييم في تحديد مسار الشركة ونجاحها المستقبلي، ويمثل أساساً أساسياً لاتخاذ القرارات الإدارية الفعالة. (حمزة محمود، الزبيدي؛، 2011، صفحة 94)

### 2.3. تعريف تقييم الأداء المالي:

تقييم أداء المؤسسة المالي يعني تقديم تقييم شامل لكيفية إدارتها للموارد الطبيعية والمادية والمالية. بمعنى آخر، يُعرف تقييم الأداء المالي بأنه عملية قياس النتائج المحققة أو المتوقعة بناءً على معايير محددة مسبقاً، بهدف تحديد مدى تحقيق الأهداف وفعاليتها. يتضمن هذا التقييم تحديد الأهمية النسبية للنتائج مقارنةً بالموارد المستخدمة، مما يساعد على تحديد مدى الكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد. (نفيسة، 2017/2016، صفحة 18)

تقييم الأداء المالي هو عملية تستهدف قياس الأداء الفعلي للمؤسسة، وتحديد نتائجه، ثم تقديم تحليل ما إذا كانت نتائج النشاط تماشي مع الأهداف المحددة لتحقيقها، وتحسين أداء النتائج بأفضل السبل الممكنة. (صبا نافع، 2019/2018، صفحة 27).

3.3. خصائص عملية تقييم الأداء المالي: لكي تكون عملية تقييم الأداء ناجحة وسليمة وعلمية فإنه لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها (محمود المهدي، 2014، صفحة 21).

- تعتبر جزءاً من الأنشطة الإدارية، وهذا يعني أنها لا يمكن ممارستها بشكل مستقل بل تتطلب تكاملها مع وظائف الإدارة الأخرى مثل التخطيط والرقابة.

- يجب أن تكون متماشية مع أهداف المؤسسة، ويجب استخدامها بانتظام وبشكل مستمر.

تتضمن عملية التقييم جميع مراكز المسؤولية داخل المنشأة وتغطي جميع جوانب النشاط بشكل شامل ومستمر.

- ينبغي أن تكون مرنة بمعنى أن المؤشرات المستخدمة يجب أن تتناسب مع نوعية نشاط المؤسسة.

- يجب أن تركز على التطلعات المستقبلية للمؤسسة ولا تقتصر على الأداء الحالي.

- ينبغي أن يكون التقييم واضحاً وعادلاً، مع مراعاة مبدأ المساواة والعدالة في معايير التقييم.

- يجب أن يأخذ نظام التقييم في الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد، بحيث يحقق العائد المتوقع أهمية أكبر من التكلفة المرتبطة بعملية التقييم

4.3. أنواع تقييم الأداء المالي: يُعتبر تقييم الأداء جزءاً أساسياً من إدارة الأعمال، حيث يُعتبر وسيلة فعالة لمراقبة تحقيق الأهداف المحددة للوحدة الاقتصادية، ويُعتبر أيضاً أداة لتحديد أي انحرافات قد تحدث. وبالتالي، فإن عملية تقييم الأداء لا يجب أن تُنظر إليها على أنها عملية منفصلة، بل ينبغي دمجها في الإطار الشامل للنشاطات داخل الوحدة الاقتصادية. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد الأنواع التالية لتقييم الأداء (مجيد، الكرخي، 2014، صفحة 45)

● **تقوم الأداء المخطط:** يهدف إلى تقييم مدى تحقيقها للأهداف المحددة، ويتم ذلك عبر مقارنة المؤشرات والسياسات المدرجة في المخطط مع النتائج الفعلية، وذلك على فترات زمنية منتظمة..

● **تقوم الأداء الفعلي:** يهدف إلى تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية، من خلال مقارنة الأرقام الفعلية مع بعضها البعض. يهدف ذلك إلى التعرف على الاختلافات التي قد تكون حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في استغلال هذه الموارد في العمليات الإنتاجية.

● **تقوم الأداء المعياري (القياسي):** يعني مقارنة النتائج الفعلية بالقيمة المعيارية، ويشمل هذا المقارنة بين النتائج التي تحققها الوحدة في مختلف أنشطتها مثل الإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة، مع النتائج المعيارية التي وضعت كمعيار لتقييم مدى الرضا عن الأداء الفعلي.

● **تقوم الأداء العام (الشامل):** يهدف هذا النوع من تقييم الأداء إلى شمول جميع جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية، واستخدام كافة المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم. يتم التمييز بين أهمية كل نشاط عن طريق إعطاء أوزان لهذه الأنشطة، حيث يعكس كل وزن مستوى الأهمية الذي تراه الإدارة العليا لتلك الأنواع المختلفة من النشاط.

#### 4. الدراسة التطبيقية:

##### 1.4. نبذة تاريخية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار :

تأسست المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) بموجب المرسوم رقم 81-174 الصادر في 1 أغسطس 1981، الذي أعلن عن مشروع إعادة هيكلة قطاع المحروقات والصناعات البتروكيماوية في الجزائر. في ذلك الوقت، كشف مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار عن أهدافه، التي تتضمن تعزيز قدراته المتنوعة واكتساب الخبرات اللازمة لمواجهة تحديات القرن الحالي، وفي هذا السياق، أعلن المجمع في وقت لاحق عن استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق نشاطه على الصعيد الدولي، من خلال الشراكات الواعدة. وفي عام 2010، حقق المجمع تقدماً كبيراً في تجميع الخبرات، بعد أكثر من 30 عاماً من العمل الجاد والمستمر، بفضل جهود العمال في المجمع، وقد جعلت الجهود المعاصرة للمجمع (ENSP) منه مركزاً متميزاً بالمقارنة بما كان عليه في الماضي، حيث استمرت المؤسسة في تطوير محفظة أنشطتها، مما أتاح لها اليوم تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات البترولية، تتجاوز الـ 35 خدمة بترولية. وتتبنى المؤسسة رؤية استراتيجية تهدف إلى دعمها من قبل الشركة الأم، سوناطراك، كمحور أساسي ودائم، حيث تعتمد سياستها العامة على ضمان النمو والتطور الشامل، وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وبفضل هذه الشراكة الاستراتيجية، تتمكن المؤسسة من تنفيذ الخطط الموضوعية لتطوير وتوسيع نشاطاتها، والتي من شأنها أن تجعلها تلعب دوراً أكبر على الصعيد الدولي في المستقبل

##### 1.1.4 تعريف المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار:

المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يتمثل في مؤسسة ذات أسهم، يبلغ رأس مالها 800.000.000.00 دينار جزائري تساهم فيه شركة سوناطراك بنسبة 100%، وهي مجمع شبه بترولي يمتلك رأس مال كبير، بالإضافة إلى الخبرة الواسعة و المهارة المتراكمة تفوق 30 سنة في مجال خدمات الآبار.

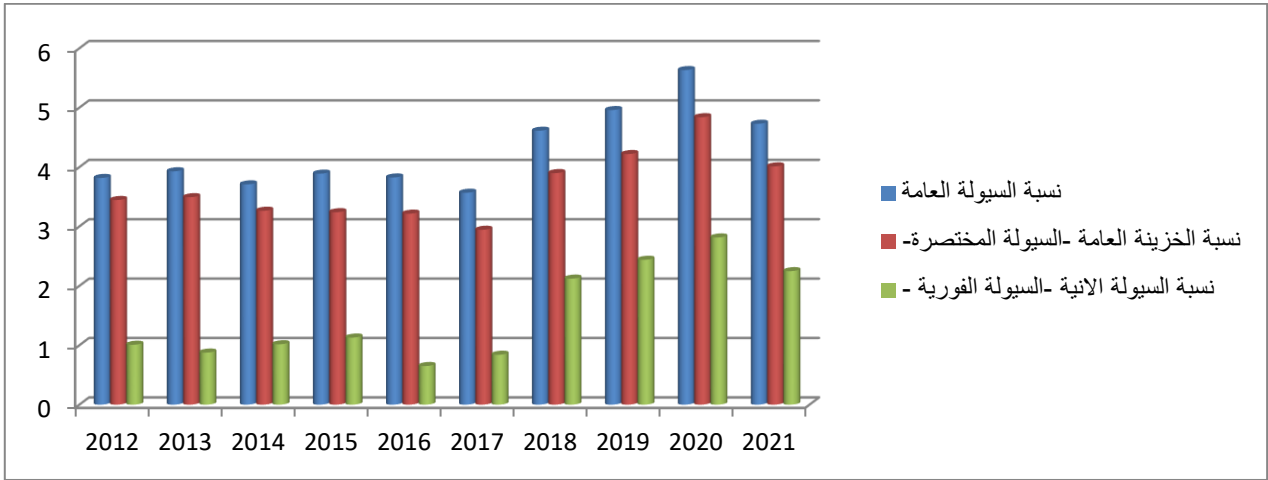
##### 2.4. نسب السيولة: ومن هذه النسب السيولة العامة والسيولة المختصرة والسيولة الفورية .

##### الجدول رقم ( 01 ) نسب السيولة:

البيان	نسبة السيولة العامة	نسبة الخزينة العامة - السيولة المختصرة-	- نسبة السيولة الانية - السيولة الفورية
2012	3.81625243	3.445238302	1.008118283
2013	3.928686827	3.492835313	0.876351378
2014	3.708742667	3.264466092	1.01652208
2015	3.888667019	3.240366701	1.129598078
2016	3.824592491	3.215203144	0.649989709
2017	3.567345032	2.944201519	0.840285899
2018	4.61145362	3.898326495	2.122119451
2019	4.959709467	4.219144894	2.438940561
2020	5.63295284	4.839404839	2.81451962
2021	4.728713538	4.010943715	2.247514905

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

الشكل رقم (01): تطور نسب السيولة لمؤسسة خدمات الآبار خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

- **نسبة السيولة العامة:** توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين في الاجل القصير ويتم حسابها بالعلاقة التالية:  $\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتدولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$  ، فكلما كانت هذه النسبة تفوق الواحد. تتضح الصورة أكثر من خلال الجدول المرفق، حيث يُظهر تغيرات في السيولة العامة عبر سنوات مختلفة. يعكس هذا الجدول الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل للمؤسسة. بناءً على التحليل، لاحظنا أن نسبة السيولة العامة كانت حوالي 3.816٪ في عام 2012، وارتفعت قليلاً في عام 2013 إلى حوالي 3.928٪. في الأعوام التالية، شهدنا انخفاضاً طفيفاً في هذه النسبة، حيث انخفضت إلى حوالي 3.708٪ في عام 2014. في السنوات اللاحقة، تقلبت نسبة السيولة العامة ولكنها استمرت حول نطاق مماثل، حتى وصلت إلى زيادة كبيرة في عام 2018 حيث بلغت 4.61٪، مما يشير إلى تحسن في التوفر النقدي للمؤسسة. واستمرت هذه الزيادة حتى بلغت 4.959٪ في عام 2019، وارتفعت إلى أعلى مستوى لها في عام 2020 بنسبة بلغت 5.63٪، لكن في عام 2021 انخفضت إلى 4.728٪.

- **نسبة السيولة المختصرة:** توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتنا وتعطى بالعلاقة التالية:  $\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم القابلة للتحقيق}}{\text{الخصوم الجارية}}$  من خلال الجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن نسبة السيولة المختصرة تُعد مؤشراً مهماً لقياس قدرة المؤسسة على تلبية الالتزامات المالية القصيرة الأجل. في العام 2012، كانت نسبة السيولة المختصرة تقريباً 3.445٪. تطورت هذه النسبة عبر السنوات، حيث ارتفعت قليلاً في عام 2013 ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2014. بعدها، استمرت النسبة في التقلبات ولكنها ظلت ضمن نطاق ضيق حتى عام 2016، حيث شهدنا انخفاضاً إلى حوالي 3.898٪ في عام 2018. في السنوات الأخيرة، زادت نسبة السيولة المختصرة بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى أعلى مستوى في عام 2020 بنسبة 4.839٪، واستقرت في عام 2021 عند حوالي 4.01٪. يمكن استنتاج أن هناك تقلبات سنوية في نسبة السيولة المختصرة، وأن السنوات الأخيرة شهدت زيادة ملحوظة في هذه النسبة. تظهر هذه التغيرات في نسبة التغير، التي توضح كيفية تغير النسبة مقارنة بالسنة السابقة.

- **نسبة الخزينة الآنية:** نسبة السيولة الجاهزة تعبر عن قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجاهزة لديها.

## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

من خلال الجدول والشكل المقدم أعلاه، يظهر أن نسبة السيولة الفورية كانت 1.0081 في عام 2012، مما يشير إلى قدرة الشركة الجيدة على تغطية الديون القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجاهزة. في السنوات التالية، شهدت هذه النسبة تبايناً بين الارتفاع والانخفاض؛ ففي عام 2013، انخفضت النسبة إلى 0.8763، لكنها ارتفعت مجدداً في عام 2014 إلى 1.0165، مما يشير إلى تحسن في السيولة. ومع ذلك، في عام 2015، ارتفعت النسبة إلى 1.1295، لتتخفّف بشكل حاد في عام 2016 إلى 0.6499، مما يدل على تدهور في السيولة. ومنذ ذلك الحين، بدأت النسبة في الارتفاع تدريجياً حتى بلغت 2.1221 في عام 2018، واستمرت في الارتفاع خلال السنوات التالية، حيث بلغت 2.2475 في عام 2021.

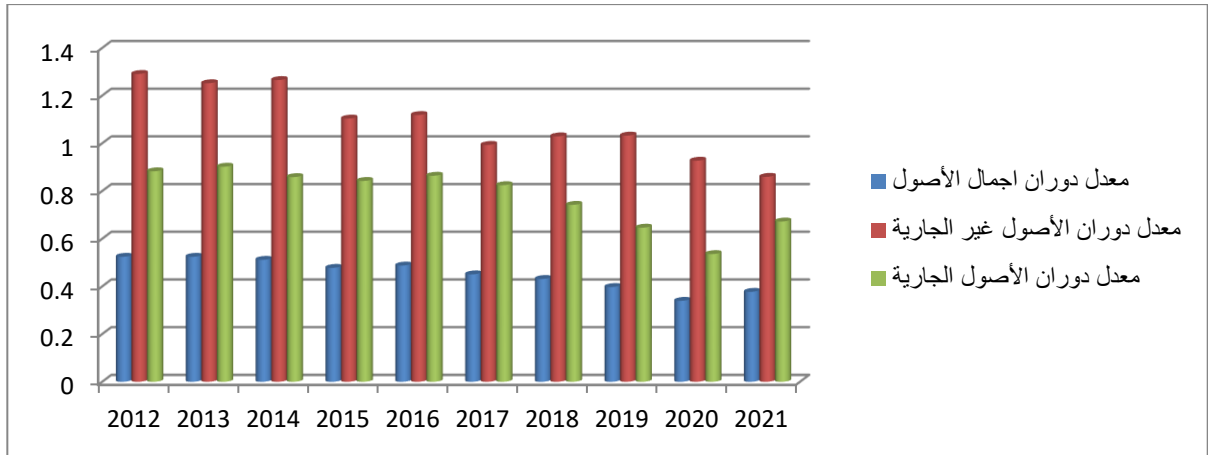
3.4. نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لديها، حيث تتضمن نسب النشاط مقارنة بين مستوى المبيعات من جهة، والإستثمار في لأصول من جهة أخرى، ومن هذه النسب نجد:

### الجدول رقم (02) نسب النشاط

البيان	معدل دوران اجمال الأصول	معدل دوران الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
2012	0.524240066	1.290971076	0.882680829
2013	0.52424618	1.251967667	0.901909972
2014	0.511442344	1.265388843	0.858381115
2015	0.477715969	1.103780492	0.842235182
2016	0.487479479	1.11861732	0.863999832
2017	0.450533162	0.993219998	0.824561268
2018	0.431175499	1.029200254	0.742052783
2019	0.397456131	1.032318484	0.64628389
2020	0.339477562	0.927149394	0.535581934
2021	0.377147835	0.859338664	0.672135795

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

### الشكل رقم (02): تطور نسب النشاط لمؤسسة خدمات الآبار خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

-معدل دوران إجمالي الأصول: ويتم حسابه كما يلي :

معدل دوران جمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2012

من خلال التحليل الجدولي والشكل أعلاه، يُلاحظ أن معدل الدوران كان متقاربًا في السنوات 2012 و 2013، حيث بلغ حوالي 0.5242 و 0.5246 على التوالي. ومنذ بداية عام 2014، شهد المعدل انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى 0.4777 في عام 2015، ثم ارتفع بشكل طفيف مجددًا إلى 0.4874 في عام 2016. بعد ذلك، سجل المعدل انخفاضًا مستمرًا خلال الأربع سنوات التالية، حيث بلغ على التوالي 0.4505، 0.431175، 0.3974، و 0.3394، مما يدل على تذبذب في أداء المؤسسة وانخفاض في معدل الدوران. بالإضافة إلى ذلك، عاد المعدل للارتفاع في عام 2021، مما يشير إلى تحسن محتمل في استخدام الأصول. يمكن القول بأن معدل دوران الأصول الإجمالية كان منخفضًا نسبيًا خلال فترة الدراسة من عام 2012 إلى عام 2021، مما يعكس تحديات في إدارة الأصول. وبناءً عليه، ينبغي على المؤسسة مراجعة استراتيجيتها المالية وتحسين إدارتها لتحقيق معدلات دوران أفضل وتحقيق نمو مستدام في المستقبل.

**- معدل دوران الأصول الغير جارية:** يعبر هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لأصولها الثابتة في تحقيق رقم الاعمال، ويحسب بالعلاقة التالية : **معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول غير الجارية**

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكننا ملاحظة أن معدل دوران الأصول غير الجارية في عام 2012 بلغ 1.29. في السنوات اللاحقة، شهدنا تقلبات في هذا المعدل، حيث انخفض إلى 1.25 بنسبة 3.02% في عام 2013، ثم ارتفع بنسبة 1.07% في عام 2014 إلى 1.26. بعد ذلك، شهد المعدل انخفاضًا حادًا في السنوات التالية، حيث انخفض بنسبة 12.77% في عام 2015 إلى 1.103، ثم ارتفع بشكل طفيف في عام 2016 إلى 1.118. وفي عام 2017، انخفض المعدل بنسبة 11.21%. في السنوات 2018 و 2019، شهدنا ارتفاعًا نسبيًا في المعدل ليصل إلى 1.0323. أما في عامي 2020 و 2021، فقد سجل المعدل انخفاضًا بنسبة 7.31% و 10.19% على التوالي، حيث بلغ معدل الدوران 0.859338664 في عام 2021. هذه التغيرات تعكس تقلبات في استخدام الأصول غير الجارية أو في كفاءة إدارتها.

**-معدل دوران الأصول الجارية:** يعبر هذا المعدل على مدى كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها الجارية في تحقيق رقم الاعمال ويعطى بالعلاقة الآتية : **معدل دوران الاصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه في سنة 2013، ارتفع معدل دوران الأصول الجارية بنسبة 2.18% مقارنة بالسنة السابقة (2012)، هذا يشير إلى تحسن في استخدام الأصول لتوليد الإيرادات، وفي سنة 2014، انخفض معدل الدوران بنسبة 4.83%، مما يشير إلى التراجع في كفاءة استخدام الأصول، أما في سنة 2015، انخفض معدل الدوران بنسبة 1.88% إضافية، وهذا يدل أيضا على استمرار تراجع كفاءة استخدام الأصول، أما في سنة 2016، إرتفع معدل الدوران بنسبة 2.58%، مما يشير إلى تحسن مؤقت في استخدام الأصول، ولكن في السنوات 2017 و 2018 و 2019، شهدنا انخفاضًا حادًا في معدل الدوران بنسب تصل إلى 10.01% و-12.91% و-17.13% على التوالي، وهذا يعكس سوء الكفاءة في استخدام الأصول، وفي سنة 2020، حدث ارتفاع كبير في معدل الدوران بنسبة 25.50%، مما يشير إلى تحسن كبير في استخدام الأصول في توليد الإيرادات، ويدعم هذا التحسن هو التغير الذي بلغ 25.50% في سنة 2021.

**4.4 نسب الهيكل المالي:** تعمل هذه النسب على قياس مدى إعتماد المؤسسة على أموال العملاء في تمويل احتياجاتها، كما تعتبر كذلك مؤشرا لقياس المخاطر المالية ومن هذه النسب نجد :

### الجدول رقم (03) نسب الهيكل المالي

البيان	التمويل الدائم	التمويل الخاص	نسبة الاستقلالية المالية	نسبة القدرة على السداد
2012	2.07931274	1.902885233	3.400001841	4.400001841



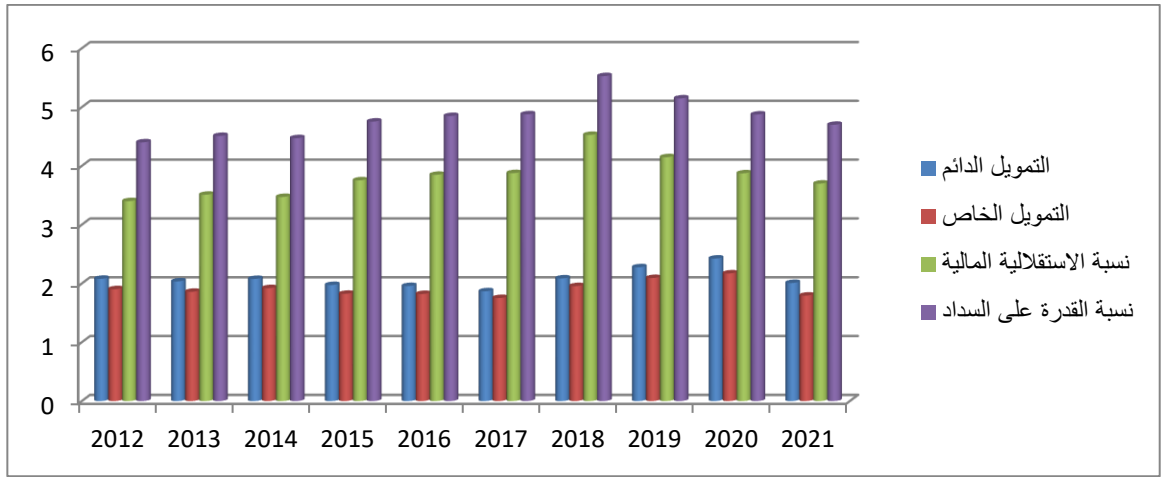
## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

4.508657863	3.508657863	1.858452989	2.034797683	2013
4.470946795	3.470946795	1.920771813	2.076675659	2014
4.753630208	3.753630208	1.824479745	1.973522653	2015
4.847828008	3.847828008	1.821351002	1.956177486	2016
4.87627707	3.87627707	1.752447961	1.866885317	2017
5.526193428	4.526193428	1.95502735	2.086198712	2018
5.147131052	4.147131052	2.092700297	2.275256242	2019
4.873008883	3.873008883	2.170650655	2.423788771	2020
4.698005124	3.698005124	1.793522197	2.008145791	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

### الشكل رقم ( 03 ): تطور نسب الهيكل المالي لمؤسسة خدمات الآبار خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

-نسبة الاستقلالية المالية: ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

بالإستناد إلى الجدول والشكل أعلاه، يمكن ملاحظة تطور نسبة الاستقلالية المالية على مر السنوات. في عام 2012، كانت هذه النسبة 3.40٪، مما يعني أن 3.40٪ من الأموال المستخدمة لتمويل الأنشطة والاستثمارات جاءت من مصادر داخلية دون الحاجة إلى الاقتراض. في العام التالي، 2013، ارتفعت هذه النسبة إلى 3.508٪، مما يشير إلى زيادة طفيفة في الاستقلالية المالية. بينما في عام 2014، انخفضت النسبة إلى 3.47٪، لترتفع مرة أخرى في عام 2015 إلى 3.75٪. خلال السنوات التالية، شهدنا زيادة مستدامة في نسبة الاستقلالية المالية، ووصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2018 بنسبة 4.52٪. ومنذ عام 2020 حتى 2021، بدأت نسبة الاستقلالية المالية في الانخفاض، مما يعكس تناقص القدرة على تمويل الأنشطة باستخدام الأموال الخاصة، ويدل على التأثير المباشر على هذه النسبة.

-نسبة قابلية السداد: وتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{اجمالي الديون}}$$

## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

في عام 2012، كانت نسبة قابلية السداد تبلغ 4.4، مما يدل على قدرة مؤسستنا الجيدة على سداد الديون باستخدام مجموع الأصول كضمان. لكن خلال السنوات التالية، شهدت هذه النسبة تغيرات طفيفة، حيث ارتفعت في عام 2013 إلى 4.5086، ثم انخفضت قليلاً في عام 2014 إلى 4.4709. وفي عام 2015، ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 4.7536، مما يشير إلى زيادة قدرة المؤسسة على سداد الديون. وفي السنوات التالية (2016-2018)، استمرت النسبة في الارتفاع تدريجياً، حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2018 بنسبة 5.5262. ومن ثم، بدأت النسبة في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة (2019-2021)، حيث انخفضت إلى 4.6980 في عام 2021. بشكل عام، كانت النسب تُظهر استمرار قدرة المؤسسة على سداد ديونها باستخدام مجموع الأصول على مر السنوات.

-نسبة التمويل الدائم: تعمل هذه النسبة على قياس مستوى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية :  
التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول غير جارية .

من خلال الرسم البياني والجدول المقدم أعلاه، يتضح لنا أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات (2012 و 2013) كانت مستقرة تقريباً عند معدل يبلغ حوالي 2.07. ومع انطلاق عام 2015، بدأت هذه النسبة تنخفض تدريجياً حتى عام 2017، حيث بلغت قيمتها 1.8668. ومن ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2018، حيث وصلت إلى 2.0861، واستمرت في الارتفاع خلال السنوات التالية، حيث بلغت قيمتها على التوالي في عامي 2019 و 2020: 2.2753، 2.4237. وفي عام 2021، شهدنا انخفاضاً كبيراً في نسبة التمويل الدائم بنسبة 17.15٪، وهذه التغيرات تشير إلى تقلبات في هيكل تمويل المؤسسة على مدى السنوات المدرسية، والتي قد تؤثر على قدرة المؤسسة على تحمل الديون وإدارة رأس المال.

-نسبة التمويل الخاص: يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية: التمويل الخاص = أموال خاصة / أصول غير جارية.

من خلال ماسبق نلاحظ أنه ، يمكن ملاحظة أن نسبة التمويل الخاص في عام 2012 كانت تقدر بحوالي 1.90، مما يدل على اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على رأس المال الخاص لتمويل أصولها غير الجارية خلال تلك السنة. في السنوات التاليتين، أي في 2013 و 2014، شهدت هذه النسبة زيادة طفيفة إلى 1.85 و 1.92 على التوالي، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالاستمرار في الاعتماد على رأس المال الخاص لتمويل الأصول غير الجارية، أما ابتداءً من عام 2015، فقد شهدت نسبة التمويل الخاص انخفاضاً طفيفاً حتى عام 2017، تلتها ثلاث سنوات جيدة حيث ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ، حيث زادت من 1.75 في عام 2020 إلى 2.17 في عام 2020. يمكن تفسير هذا الارتفاع بأن المؤسسة استعادت الاستقرار المالي وزادت الثقة في استخدام رأس المال الخاص لديها. أما في عام 2021، فقد انخفضت نسبة التمويل الخاص إلى 1.79، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأن المؤسسة قد اعتمدت على الديون بشكل أكبر في تلك السنة أو أنها تعرضت لضغوط مالية.

5.4. نسب الربحية:

### الجدول رقم(04) نسب الربحية

البيان	معدل العائد على الاصول (ROA)	(ROE) معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الإستثمار (ROI)
2012	0.083712579	0.108333913	0,140245898
2013	0.126072737	0.162004635	0,196076518
2014	0.096894437	0.124810289	0,159560548
2015	0.0912148	0.115515223	0,145413998

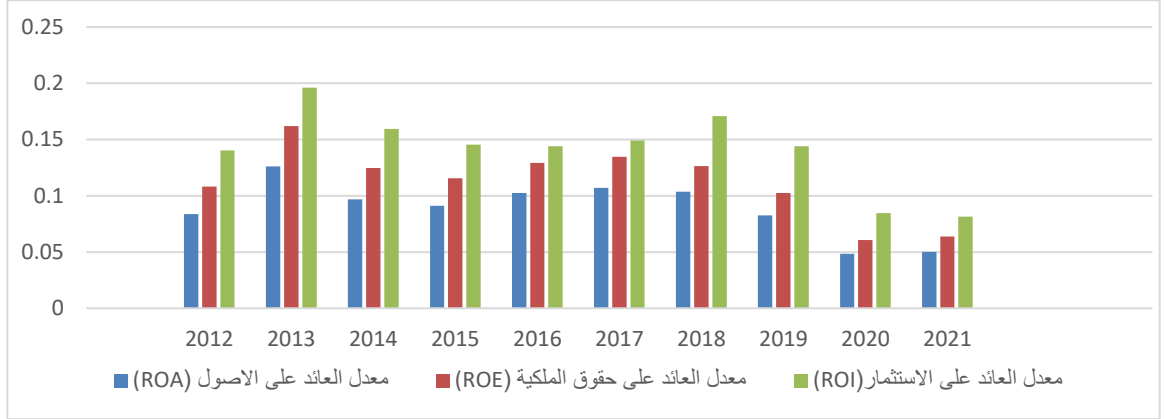
## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

0,144019233	0.129165918	0.102521838	2016
0,149062894	0.134662936	0.107047004	2017
0,170859814	0.126542823	0.103644091	2018
0,144081125	0.102570148	0.082642513	2019
0,084622548	0.060771063	0.04830011	2020
0,081565992	0.063691043	0.050134003	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

### الشكل رقم (04): تطور نسب الربحية للمؤسسة لخدمات الآبار خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمؤسسة خدمات الآبار

–معدل العائد إجمالي الأصول: ويعطى هذا المعدل بالعلاقة التالية:  $\text{معدل العائد على الموجودات} = \text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي الأصول}$

في عام 2012، كان معدل العائد على الأصول (ROA) يبلغ 0.0837. في العام التالي، أي في عام 2013، شهد ROA زيادة بنسبة 50.60% مقارنة بالسنة السابقة، مما يدل على تحسن في أداء المؤسسة وفعالية استخدام أصولها. ومع ذلك، خلال السنوات اللاحقة، شهد ROA انخفاضاً تدريجياً. في عام 2014، انخفض بنسبة 23.14%، وفي عام 2015، استمر الانخفاض بنسبة 5.86%. هذا يشير إلى تدهور أداء المؤسسة خلال تلك الفترة. في عام 2016، حدث ارتفاع مؤقت بنسبة 12.39% في ROA، مشيراً إلى تحسن مؤقت في الأداء. واستمر التقلب في ROA خلال السنوات اللاحقة، حيث شهدنا ارتفاعاً في عام 2017، وانخفاضاً في عام 2018، وانخفاضاً كبيراً في عام 2019 بنسبة 20.26%. في السنتين الأخيرتين، شهدنا انخفاضاً كبيراً في ROA بنسبة 41.56% في عام 2020، تلاه زيادة بسيطة بنسبة 3.80% في عام 2021.

–معدل العائد على حقوق الملكية:

يتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:  $\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{حقوق الملكية}$

في عام 2012، كان معدل عائد حقوق المساهمين (ROE) يبلغ 0.108333913، مما يدل على أن المؤسسة حققت عائداً جيداً على حقوق المساهمين في تلك السنة. في عام 2013، ارتفع معدل ROE بنسبة 49.54%، مشيراً إلى تحسن أداء المؤسسة وزيادة في ربحيتها بالنسبة لحقوق المساهمين. خلال الفترة من 2014 إلى 2015، شهدنا انخفاضاً في نسبة ROE بنسب تبلغ على التوالي -22.95%، -7.44%، مما يعكس التدهور في أداء المؤسسة خلال تلك الفترة. في عامي 2016 و 2017، ارتفع ROE مرة أخرى، مما يشير إلى تحسن وضع المؤسسة. ومع ذلك، تراجع الأداء قليلاً في السنوات 2018 و 2019. في عام 2020، شهد أداء

## استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2021

المؤسسة تراجعًا بنسبة 40.75%، بينما في عام 2021، شهدنا تحسنًا طفيفًا حيث ارتفعت نسبة ROE بنسبة 4.80%. بالتالي، يمكن القول إن المؤسسة كان لديها أداء جيد في بداية الفترة (2012-2013)، ثم شهدت تقلبات وتراجعًا في الأداء خلال السنوات اللاحقة، وخاصة في 2020 و 2021.

—معدل العائد على الإستثمار : ويعطى هذا المعدل بالعلاقة الرياضية التالية:

مؤشر العائد على الاستثمار = ROI = صافي النتيجة/رأس المال

في الفترة بين عامي 2012 و 2013، ارتفع معدل الاستثمار بشكل ملحوظ، حيث تجاوز الـ 19% في عام 2013، مما يشير إلى جدوى وربحية الاستثمار خلال تلك الفترة. بعد ذلك، في الفترة من عام 2014 إلى 2019، شهدنا تقلبات في معدلات الاستثمار، حيث تراوحت بين حوالي 14% و 17%. يمكن تفسير هذه التقلبات بناءً على الظروف الاقتصادية العامة أو التغيرات في السوق. وفي الفترة الأخيرة، خلال عامي 2020 و 2021، شهد معدل الاستثمار انخفاضًا كبيرًا ليصل إلى مستويات منخفضة جدًا، وتراوح بين 8.46% و 8.15%. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لتأثيرات سلبية في الاقتصاد مثل جائحة كوفيد-19 أو تغيرات في السياسات الاقتصادية. يعكس هذا التحليل التغيرات في أداء الاستثمار على مدى العشر سنوات الأخيرة، ويشير إلى ضرورة مراقبة وفهم العوامل التي تؤثر على هذه التغيرات والاستفادة منها بشكل فعال.

### 6.4 مؤشرات التوازن المالي:

نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم (05) نتائج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي FRNG	12096648024,17	13641444415,44	15627413735,69	16758458198,24	18632318491,36	19996223542,21	25203750210,34	30124366790,63	33475698161,17	30038436485,84
الاحتياج في رأس المال للعمل الصافي BFR	7766477934,38	9559513053,77	9762843686,20	10205151070,25	14344685737,72	13451507321,29	10393822081,41	11569586279,64	13139205964,16	11932504497,61
الجزئية الصافية TN	4330170089,79	4081931361,67	5834570049,49	6523307127,99	4287632753,64	6544716220,92	14809928128,93	18554780510,99	20336492197,01	18105931988,23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد التقارير المالية للمؤسسة

من خلال نتائج الجدول يتضح ان مؤسسة خدمات الآبار حققت كافة شروط التوازن المالي  $FRNG > 0$  و  $BFR < FR$  و  $TR > 0$ ، فيمكننا القول أن المؤسسة متوازنة ماليا

### 5. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام النسب المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع أخذ مؤسسة خدمات الآبار انموذجا، حيث اصبح من الضروري بمكان أن تعمل المؤسسات الاقتصادية وخاصة الجزائرية منها على الإعتماد على أساليب تسمح لها بتقييم أدائها المالي والتنبؤ بالوضع المالية المستقبلية لها في ظل البيئة التنافسية والتي تسمح لها بتشخيص الوضعية المالية لها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها بإستغلال مواطن القوة في التطوير من أداءها ومعالجة مواطن الضعف، تكمن وجهة النظر هذه في استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي من خلال التركيز على الأرباح المحاسبية والإقتصادية بغية تحقيق أكبر ربح وبأقل تكلفة .

نتائج الدراسة :

- الوضع المالي للمؤسسة خدمات الآبار جيد وذلك من نسب السيولة والربحية ونسب النشاط ونسب الهيكل المالي .
- المؤسسة محل الدراسة متوازنة ماليا من خلال النتائج الموضحة في الجدول الذي يوضح استخدام مؤشرات التوازن المالي على المؤسسة المدروسة .
- يمكن الإعتماد على النتائج المتوصل اليها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خدمات الآبار .

5. الإحالات والمراجع :

- الجوابره خالد يوسف عزات. (2014). ، اثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، . رساله ماجستير . الأردن: كليه اداره المال والاعمال جامعه ال البيت.
- محمد القاضي رغد موفق. (2019). اثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في ظل تقنيات نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، . رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه، . الأردن، الأردن: جامعه آل البيت .
- احمد الجرايده صبا نافع . (2019/2018). ، اثر جوده نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، . رساله ماجستير ، . الأردن، الأردن: عماده الدراسات العليا، جامعه آل البيت،،.
- أسامة أحمد حمود الكرابلة. (2019). أثر استخدام المشققات المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، . رساله ماجستير، كليه الأعمال، جامعه عمان .
- الصمادي محمد إبراهيم . (2019). ، أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية " . رساله ماجستير " ، ، ، . الأردن: كليه الأعمال، جامعه جرش.
- المشاقبه براء خالد حميد . (2019). اثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي في ظل الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، . رساله ماجستير، . الأردن، الأردن: كليه اداره المال والاعمال، جامعه آل البيت.
- المعايطة زين احمد عبد المحسن . (2018/2017). ، تأثير الرفع المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، . رساله ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم الادارية، . الأردن: جامعه آل البيت.
- حجاج نفيسة . (2017/2016). ، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)، . أطروحة دكتوراه، . ورقلة، ورقلة: كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه ورقلة.
- حمزة محمود، الزبيدي.؛. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (المجلد الطبعة 2) . : دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،.
- خلادي عبد الغني ، و هزلة أنيس. (2018). مساهمه النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجله الميادين الاقتصادية ، 1 ، الصفحات 61-78.
- رشيدة محمد اخوا . (2018-2017). أثر التفكير الاستراتيجي على الأداء في البنوك الإسلامية المدرجة في سوق عمان المالي، . رساله ماجستير، كليه الاعمال، جامعه الاسراء، ا، . الأردن .
- غدير محمود المهدي. (2014) ، . استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للاسهام، . رساله ماجستير ، . غزة، ، غزة: كليه التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، .
- مجيد، الكرخي.؛. (2014). ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، (المجلد الطبعة 01). الأردن: دار المناهج، عمان، الأردن،.